



INFCIRC/415/Add.1

22 October 1996

GENERAL Distr.

ARABIC

Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
**نشرة اعلامية**

رسالة وردت من البعثة الدائمة لفنلندا  
فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات إضافية معينة  
بشأن انتاج المواد النووية ومخزناتها وعمليات نقلها الدولي،  
وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة

- 1- تلقى المدير العام في 8 شباط/فبراير 1997 مذكرة شفوية من البعثة الدائمة لفنلندا فيما يتعلق بتزويد الوكالة بمعلومات إضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزناتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة.
- 2- وبناءً علىطلب المذكور في آخر المذكرة الشفوية، يرد نص المذكرة في الملحق التالي.

## الملحق

### مذكرة شفوية

تقديم البعثة الدائمة لفنلندا لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأطيب تمنياتها إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويشير فيها أن تشير إلى المناقشة التي جرت في مجلس المحافظين في حزيران/يونيه ١٩٩٢ بشأن توطيد ضمانت الوكالة، والى رسالة المدير العام المؤرخة في ٧ تموز/ يوليه ١٩٩٢، التي دعا فيها حكومة فنلندا إلى تزويد الوكالة -على أساس طوعي- بمعلومات إضافية معينة بشأن انتاج المواد النووية ومخزناتها ونواتها وعمليات نقلها الدولي، وبشأن عمليات تصدير بعض المعدات والمواد غير النووية ذات الصلة، وذلك لمساعدة الوكالة على القيام بمسؤولياتها الرقابية.

وتشارك حكومة فنلندا تصميم شركائها في الاتحاد الأوروبي وتصميم مجلس المحافظين على اتخاذ جميع التدابير المناسبة التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فعالية نظام الضمانت. وقد قررت -بعد اجراء مناقشة مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ولجنة الاتحادات الأوروبية- أن تساعد الوكالة بأن تزودها، بصورة منتظمة، بالمعلومات المذكورة أدناه. وتعرب الحكومة عن رجائها في أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة بتقديم دعم مماثل.

### المواد النووية

فيما يتعلق بتركيبات اليورانيوم والثوريوم وأي مواد يتم معالجتها منها لاحقا دون بلوغ مستوى تركيب ونقاء مناسب لصنع الوقود أو للأثراء النظيري، ستقوم حكومة فنلندا بتوفير المعلومات التالية:

أولاً- التبليغ عن جميع الواردات وال الصادرات المكررة للأغراض السلمية، إلى بلدان خارج الاتحاد الأوروبي ومنها.

وسوف يتم تزويد الوكالة بمعلومات عنها بأسرع ما يمكن بعد إكمال عملية النقل؛

ثانياً- التبليغ كل ستة شهور عن محمل انتاج هذه المواد بدرجة نقاء نووي مناسبة للأغراض المدنية.

وقد اتخذت حكومة فنلندا ترتيبات مع لجنة الاتحادات الأوروبية بحيث تقوم اللجنة بتوفير المعلومات المذكورة في المقتربتين "أولاً" و "ثانياً" أعلاه نيابة عن الحكومة وفقا لقوانين الاتحاد واجراءاته.

وفيما يتعلق بطلب المدير العام الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات إضافية بشأن الواردات وال الصادرات والمخزونات من المواد النووية الأخرى، فإن حكومة فنلندا قررت تلبية هذا الطلب على أكمل وجه ممكن. ولذا فقد اتخذت حكومة فنلندا ترتيبات مع لجنة الاتحاد الأوروبي بحيث تقوم اللجنة بتزويد الوكالة -وفقاً للقوانين الاتحادية واجراءاته ووفقاً للجدول الزمني المحدد لارسال التقارير الأخرى إلى الوكالة- بالمعلومات التي يتم جمعها بموجب لائحة اليوراتوم ٢٦/٣٢٢٧ ولكنها تعتبر معلومات ليس مطلوبها توفيرها للوكالة بموجب شروط اتفاق الضمادات المعقود بين حكومة فنلندا والوكالة واليوراتوم.

#### المعدات النووية والمواد غير النووية

فيما يتعلق بالطلب الخاص بتزويد الوكالة بمعلومات عن عمليات تصدير بعض المعدات النووية والمواد غير النووية المتخصصة، ستقوم حكومة فنلندا بتلبيته الوكالة بصورة منتظمة، في غضون ١٠ يوماً من نهاية كل فحص، بمعلومات تحدد فيها -ر هنا بالقانون الوطني وأي متطلبات تقتضيها السرية حسب الاطلاقـ الأصناف المذكورة في المرفق باء بالوثيقة INFCIRC/254/Rev.1/Part 1/Mod.2، التي تمت الموافقة على ترخيص تصديرها إلى بلد خارج الأوروبي، مع ذكر اسم البلد المقصد واسم المرسل إليه والاستخدام النهائي المعلن عنه. كما ستقوم حكومة فنلندا باطلاق حكومات البلدان المقصودة المذكورة على اصدار تلك الترخيصات.

والمعلومات المزعمع توفيرها سوف تغطي الفترة الباكرة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وستكون حكومة فنلندا شاكراً لقرار المدير العام:

- بأن المعلومات المقدمة إلى الوكالة نتيجة لهذا العرض لن تعتبر معلومات مقدمة بموجب شروط اتفاق الضمادات المعقود بين حكومة فنلندا والوكالة واليوراتوم؛

- وأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض لن تكون، وبالتالي، خاضعة للتحقق الروتيني بموجب شروط اتفاق الضمادات المعقود بين حكومة فنلندا والوكالة واليوراتوم (INFCIRCs/193/263/290)؛

- وأن المعلومات المقدمة نتيجة لهذا العرض سوف تعامل بالقدر نفسه من السرية التي تعامل بها المعلومات المقدمة بموجب اتفاق للضمادات.

\* وتطلب حكومة فنلندا من المدير العام تعميم نص هذه المذكرة على جميع حكومات الدول الأعضاء لاطلاعها عليه ولا ظهار دعم حكومة فنلندا المتواصل لأهداف عدم الانتشار والأنشطة الرقابية للوكالة.

وتنتهي البعثة الدائمة لفنلندا هذه الفرصة لكي تؤكد للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مرة أخرى أسمى آيات التقدير.